

لدى إسرائيل خطط لمواجهة احتمالات حرب طويلة الأمد . وقد لا يكون لهذه الحقيقة أثر كبير في الوقت الحالي بعد وقف إطلاق النار ، إلا أنه سيكون لها أثر بالغ على الاستراتيجية الإسرائيلية وحساباتها بغية الاستعداد للدخول في صدام مسلح جديد مع الدول العربية في المستقبل .

نكسة الصناعة الحربية

أصابت الضربة مشاريع التوسع الإسرائيلية في الصميم ، فالاحتمال كبير في أن ترضخ إسرائيل للضغوط الدولية وتنسحب من الأراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران . ولا شك أن عودة الكثيرين ممن استوطنوا الأراضي المحتلة إلى داخل حدود ١٩٤٨ سربك مشاريع إسرائيل الاستيطانية إلى حد كبير . وليست هذه هي الضربة الحقيقية ، فقد صورت الصهيونية دولة إسرائيل ليهود العالم على أنها « عتقاء لا تطل » ، وأن الأمن والسلام قد استقرا فيها بفضل قوة ردعها وإلى الأبد . واليوم يكشف العديد من يهود إسرائيل حقائق جديدة مغموسة بالدم اليهودي ، وليس العربي فحسب . وكما أدى انتصار إسرائيل في حرب حزيران إلى هجرة واسعة إليها فمن المؤكد أن توقف الحقائق الحالية للهجرة إليها ، ومن المحتمل أن تزيد الهجرة منها .

وقد حجمت الحرب الأخيرة إسرائيل ، وظهرت قدرتها الحقيقية ، فأثبتت الصناعة الإسرائيلية أنها أعجز من أن تستطيع مد المؤسسة العسكرية بما تحتاجه من عتاد وذلك على الرغم من ادعاء داين بأنه كان من المفروض أن تقدم الصناعة الحربية الإسرائيلية هذا العام ٤٨ ٪ من مجموع مشتريات جيش الدفاع (٢٤)، إذ لم يكن بمقدورها تأمين هذا الإمداد وتعويض خسائر سلاح الطيران بمقاتلات من إنتاج مصانعها حتى لو كان لديها إنتاج حربي . فحجم المنشآت الصناعية التي تستطيع إسرائيل إقامتها لن يمكنها من إنتاج أكثر من طائرتين في الشهر ، أو ثلاث طائرات في ظروف استثنائية ، فكيف يمكن أن تعوض خسارتها التي يحتمل أن تكون قد زادت عن مئتي طائرة في مدى نصف شهر فقط . فليس هناك أي تناسب بين الطاقة الإنتاجية التي تستطيع إسرائيل تحقيقها وبين حجم الخسائر التي تمنى بها . ولن يخفف من ذلك تخزينها للسلاح بسبب التطور المستمر في تقنيات الطيران ، فصناعة مئتي طائرة لاستخدام الطيران قد تستغرق عشر سنوات ، وتتطلب صناعة عدد مماثل للتخزين المدة ذاتها ، تكون فيها هذه الطائرات قد أصبحت طرازاً بائداً أو غير صالح للاستعمال . هذا بالإضافة إلى الكلفة الضخمة لإنتاجها . وما الذي تستطيع صناعة الدبابات أن تقدمه إذا كانت خسائرها ستصل إلى ألف دبابة في مدى نصف شهر . هذا مع العلم أن أوضاع إسرائيل تفرض عليها التخزين ، الذي سينفذ مهما بلغت كميته أن طالبت الحرب . فلو تمكنت إسرائيل فرضاً من إقامة منشآت صناعية ذات قدرة إنتاجية عالية ، فإنها ستكون مضطرة لاحتجاز قسم ضخم من احتياطها ، قد يصل إلى نصف مجموعها ، للعمل في مصانع الطائرات والدبابات والمدافع والعربات والصواريخ والذخيرة .

من هنا وعت إسرائيل حقيقة مهمة وهي أنها ليست « دولة عظمى » ، وإنما لن تتمكن قط من الاعتماد على نفسها لتتحرر من الضغوط الدولية المتعلقة بسياساتها التوسعية « أو أن يكون لها نفس أطول للاستقلال » (٢٥)، وضرورة ارتباطها بالولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التي تساندها اليوم .

مأزق إسرائيل

لا شك أن الحرب الأخيرة قد هزت المشاريع الإسرائيلية بكاملها وقلبت حسابات مؤسسها العسكرية ، ومن السذاجة أن نعتقد بأن إسرائيل سترضخ للوضع الحالي